

والكراهة ضدّ الإرادة، وذلك بحيث يفعل تعالى فعلاً وهو كاره له، أي غير مرید له ⁽¹⁾ -تعالى عن ذلك-، وأمّا إيجاداً تعالى الفعل مع كراهته له، أي نهيه عنه ⁽²⁾ فجائز ⁽³⁾ .

(1) قوله: (أي غير مرید له) فسّر الكراهة بما ذكر احترازاً من الكراهة الشرعيّة كما ذكره بعد؛ ولدفع ما يقال: الكراهة إنّما تقابل الإرادة إذا كانت بمعنى الميل والشهوة، فيقال: انتهى فلان كذا وكرهه، والإرادة بهذا المعنى إنّما تكون في الحوادث، وأمّا في حقّ الله فهي بمعنى القصد، وهي بهذا المعنى لا تقابلها الكراهة. وحاصل الدفع: أنّ المراد بالكراهة: عدم الإرادة، لا بُغْضُ الشيء. واعلم أنّ بين الكراهِتين عمومًا وخصوصًا من وجه: فيجتمعان في كفر المؤمن، فإنّ المولى كرهه كراهة عقلية، أي لم يُرِده، وكرهه كراهة شرعية، بأن طلب من المؤمن أن يكفّ عن الكفر طلبًا جازمًا. وتنفرد الكراهة العقلية في إيمان الكافر، فإنّ المولى قد كرهه كراهة عقلية، أي لم يُرِده، ولم يكرهه كراهة شرعية، بل أمر به. وتنفرد الكراهة الشرعية في كفر الكافر؛ لأنّ تعالى نهاه عنه ووقع بإرادته، فوقوعه بإرادته يدلّ على أنّه تعالى لم يكرهه كراهة عقلية. ودلّ قول م أي (غير مرید له) على أنّ التقابل بين الإرادة والكراهة تقابل العدم والملكية؛ لأنّ فسّر الكراهة بعدم الإرادة.

(2) قوله: (مع نهيه عنه) أي نهى تحريم أو تنزيه.

(3) قوله: (فجائز) أي غير مستحيل وقوعه، ومنه قوله تعالى: {كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا} [الإسراء: 38]، قال البيضاوي: أي مبعوضًا غير مرضي لا غير مراد؛ لقيام القاطع على أنّ الحوادث كلّها واقعة بإرادته تعالى . فاعلم أنّ له في طي ذلك حكمًا لا تحوم حولها العقول، فسلم تسلم، وإياك أن يخالغ قلبك شيء من الاعتراض وتقول: لم كان أو لم يكن؟ أو تقع في الحيرة التي وقع فيها ابن الراونديّ، أحد زنادقة الإسلام، إذ قال:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ * أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَرَاهُ مَرْزُوقًا **
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّخْرِيرَ زَنْدِيقًا

ولله در القائل:

كَمْ عَالِمٍ يَسْكُنُ بَيْتًا بِالْكَرَى وَجَاهِلٍ يَمْلِكُ دُورًا وَقُورَى
لَمَّا قَرَأْنَا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: {نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ} زَالَ الْمِرَا

وكما يستحيل وقوع فعل يكرهه تعالى، أي لا يريد، وهو في معنى الإكراه والجبر، يستحيل صدور فعل منه تعالى مع الذهول والغفلة، أو بطريق التعليل أو الطبع؛ لأن ذلك كلّه ينافي الإرادة بمعنى القصد. انظر الصغرى وحواشيها.

* قوله: (كم عالم عالم) المشهور: (كم عاقل عاقل). * قوله: (تراه مرزوقا) المشهور: (تلقاه مرزوقا).

والجهل ضد العلم⁽¹⁾، ويدخل في الجهل: الظن، والشك، والوهم، والنسيان، والنوم، وكون العلم نظرياً ونحو ذلك⁽²⁾؛ لمنافاتها العلم كمنافاة الجهل له.

(1) قوله: (ضد العلم) المراد به كل مناف للعلم من جهل بسيط، وهو: عدم العلم بالمقصود عمّن شأنه العلم، وذلك بأن لا يدرك الشيء أصلاً، لا على ما هو به ولا على ما هو خلاف ما هو عليه، ومركب، وهو: إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع، وقيل فيه مركب؛ لاستلزامه لجهلين، والتقابل بين العلم والجهل البسيط من تقابل العدم والمملكة، وبينه والمركب من تقابل الضدين؛ لأنهما أمران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد، وبينهما غاية الخلاف، وقولنا: (عمّن شأنه العلم) احتراز من عدم العلم عن الجدار والحصار - مثلاً -، فلا يسمّى جهلاً، وعلى هذا فلا يصحّ قول القائل:

قَالَ جَمَّارُ الْحَكِيمِ تَوَمَّا لَوْ أَنْصَفُونِي كُنْتُ أَرْكَبُ
لَأَنْزِي جَاهِلٌ بِسِيْطُ وَرَاكِبِي جَاهِلٌ مُرَكَّبُ

إلا أن يقال: المراد بجهل الحمار: عدم انتفاعه؛ لأنّ الجهل يستلزم عدم الانتفاع، بذكر الملزوم وإرادة اللزوم، قاله الفري.

(2) قوله: (ونحو ذلك) أي ككونه ضرورياً لاستلزامه سبق الجهل؛ إذ الضروري هو الذي تكون النفس خالية منه في مبدأ الفطرة، ثم يحصل لها بالتدريج، وكونه إجمالياً لاستلزامه الجهل بالتفصيل، وكونه حاصلًا بالاختبار لاستلزامه سبق الجهل، وأمّا قوله تعالى: {وَلَنْبَلُوْنَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِيْنَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِيْنَ} [محمد: 31] ونحوه من الآيات فالمراد بالاختبار فيه: إظهار ما خفي من الأشياء، أي إبراز بعض المعلومات المغيّبات لبعض العباد، فقوله: {حَتَّى نَعْلَمَ} أي حتّى يظهر متعلّق علمنا، تعبير باللازم عن الملزوم، ولك أن تقول: أسند العلم للمتكلّم وأريد غيره، على حدّ: {وَمَا لِي لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [يس: 22] قال العلماء: وما لكم لا تعبدون الخ. ويدخل في الجهل بالتفسير المذكور: التعجب والاستفهام الحقيقيّان؛ لأنّ التعجب استعظام زيادة خفي سببها على المستعظم، وما ورد من ذلك فتعجب السامع، كقوله تعالى: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة: 175] وقرئ: {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ} [الصفّات: 12] بضمّ التاء، وأمّا الاستفهام الحقيقيّ فلائنه استعلام، فهو ملزوم للجهل، والاستفهام منه تعالى إمّا للإيناس وإزالة الدهش، نحو: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} [طه: 17]، أو لإظهار الجواب نحو: {أَوَلَمْ تُؤْمِنْ} [البقرة: 260]، أو لإظهار ما يترتب على الجواب، كقوله للملائكة الذين يتعاقبون فينا: (كيف تركتم عبادي؟ وهو أعلم بهم، فيقولون: أتيناهم وهم يصلّون وتركناهم وهم يصلّون)، ويدخل فيه أيضاً: الغشيان، والإغماء، والسُّكر، والسَّنة، والغفلة، ودعاء العباد ربّهم وبثّ الشكوى ليس للتذكير والتنبيه بل لإظهار وصف العبودية من الفاقة والتذلّل، نحو: {رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي} [مريم: 4]، أو التحسّر - نحو: {رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى} [آل عمران: 36] ولهذا عقبه بقوله: {وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ} [آل عمران: 36].

ثمّ علّمه تعالى لا يقال فيه: تصوّر أو تصديق؛ لإيهامها انطباع المعلوم في النفس.

والممات ضدّ الحياة⁽¹⁾.

(1) (وممات) اسم مصدر، بمعنى الموت. قوله: (والممات ضدّ الحياة) أي لأنّ الموت عند أهل السنّة: صفة وجوديّة قائمة بالميّت يمكن رؤيتها تمنع اتّصافه بالإدراك، ويدلّ له قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ} [الملك: 2] والخلق إنّما يتعلّق بالموجود.

وقيل: إنّ الموت عدم الحياة عمّا عن شأنه أن يكون حيّاً، وعلى هذا فالتقابل بينهما من تقابل العدم والملكة، وأجابوا عن الآية بأنّ المراد بالخلق التقدير، وهو يتعلّق بالوجوديّ والعدميّ، أو في الكلام حذف مضاف، أي خلق أسباب الموت.

وقيل: إنّ الموت عدم الحياة مطلقاً، فالجماد يوصف بالموت على هذا القول دون القولين الأوّلين، والتقابل بينهما من تقابل النقيضين.

ثمّ الظاهر أنّ المراد بالموت في كلام الناظم: الجماديّة خصوصاً، أمّا الموت الطارئ على الحياة فيدخل في الفناء.